

اصدا او قومه وكلمة نوع فحاشي والمراد من النوع الاحد ما هو ما يكون تحت اسم
لا نوع وكذلك الحكمه بالنسب المتوسط وان قل والمعد او كليهما يكون
انواعا متوسطا على ما لا يخفى بعد الاحاطة بما ذكر وان لم يكن موصفا كان نوعا
اصدا يقع ان لم يقصد اصلا في المعروضات اصلا في المعارض يكون جنس الخلط
نوعا ساقلا او غير ذلك المقدم يكون جنس الاجناس العارضه للجوهر هو اقرب
للنارة من جنس الاجناس بحسب ذاته فكلما يكون مفعولا على تقدير من مفعولها كالحقائيق
في جواب ما هو فلا يكون حكمه نوع او حكمه اسمي ويكون نوعا او قوماً في جنس
المطلق وهو نوع كما سبق فليذكر ان يكون جنس الاجناس نوعا ساقلا او قوماً
نوعا وليس حكمه نوع لان العارضه للجوهر ليس بحال في المعارض للكل الا في
المعروضات انما هو ان يكون نوعا او قوماً وان يقال لا يلزم على وجهه ان لا
يقصد اصلا في المعروضات اصلا في المعارض ان يكون جنس الاجناس نوعا
ساقلا او قوماً ان يكون المعارض مختلف بحسب ذاتها او بحسب احد اقسامها
المعروضات فكلما يكون جنس الاجناس نوعا متوسطا على ذلك المعدل ايضا وقوم
جوابه على ما اشار اليه ان في الفاضله الامور الاضافية ليست بحسب ذاتها
ولاستساقها في المعارض فان تعدد معانيها الاستساق بعد الاضافة والمعرض
فان لم يكن الا مفعولا في المعارض موصفا للاصلا في المعروضات لم يكن اصلا في الحقيقة
اصلا فان قيل كيف يكون جنس الاجناس نوعا متوسطا او ساقلا او قوماً تحت
ان يكون قوماً وجنس وجنس الاجناس لا يمكن ان يكون قوماً وجنس قوماً مسامان
جنس الاجناس صفة عارضة للمفولات العنصرية لا صفة عارضة لمفهوم بقوله لان
يلزم ان يكون موصوفاً للجناس الى فان الجنس قوماً ولا يلزم ان يكون نفس جنس الجناس
من حيث مفهومها ايضا موصوفاً للجنس قوماً او ايضا العنصرية لا يفتقر الى

صفحة

صفحة التبع بها ايضا واللازم المستلزم الا يفرق ان الانسان موصوف في بالظاهرة والكسبه
لنسب موصوف بالكسبه وان الانسان موصوف في فانه مقدم على صفة اعطى الظاهر
والطابق لنسب موصوفاً فانه مقدم على نفسه فالشبهة محله فالنسب الذي هو
حسب الاحكام مفهوم مسماق وهو الجوهري صلا والعنصرية الذي هو نوع مفهوم اخر وهو
جنس الاجناس من حيث هو مفعول الذي هو موصوفه معارضه للجوهر ولا يلزم اجتماع المسا
بينه في مفهوم واحد وهو مفعول جنس مفعول الشبهة وجنس الاجناس نوع
الا نوع الى جنس الاجناس للأول الذي هو مفعول المطلق وقوم المصروف على تقدير ان
يختلف في وقوفه على المصروف المصروف نوع الا النوع فاندات في الاجناس الساقية
التي هي الجنس المتوسط والجنس الساقلي والجنس المقدم ووجوب ما هو الثلثة
التابعة الى الفصل والحاصل والعرض العام فالطابق الى ما هو عليه الى
تبع الدواعي وتعرف النوع الاضداد نوع الا النوع كالا انسان مثلا فلا الامر الغايب
لازم الى الاحصاء من النوع بالجنس العنصري وان لم يصدر ذلك الى ان
يكون الجنس مفعولا على يلا واسطة فيلزم الامر الاول الى ترك الاحصاء من العنصري
اعلم من ان يكون بواسطة وبالذات لان الجنس مفعول على تقدير من مفعولها بالمفهوم
في جواب ما هو موصوفه من ان يكون بواسطة اول الاحصاء لا ينظر مع العلم لانه اذا
كان منها مفهوم وخصه لم يكونا من المتصاندين لان جعل العام منها لا يتوقف على
معنى الاحصاء ولا ينظر الاحصاء مع العلم في الخصائص وان جعل كل منهما لا يمكن
الاجمع بعد الاحصاء والحال ان من الجنس المنقطع والنوع الاضداد المنقطع بصانفا
والضاد نوعه الى تعريف النوع الاضداد فان قلت المراد به الى الجنس الماخوذ
في تعريف النوع الاضداد ووصفها من المنقطع في مضاف النوع الاضداد في الجنس
المنقطع وسواء مفعول الى تعريف الجنس المنقطع ووجوبه بطلانها من لزوم